

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie



الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 12- جويلية /سبتمبر 2004

بطاقة الانخراط

..... الاسم و اللقب:

..... العنوان:

..... الرمز البريدي: المدينة:

..... الهاتف:

..... العنوان الالكتروني:

✉ انخرط في تجمع عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2004 € 30
✉ أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تحالف عائلات المفقودين في الجزائر
و إعادة إرسال النشرة إلى: تحالف عائلات المفقودين في الجزائر

Collectif des familles de disparus (e) en Algérie
148rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris

حملة وطنية لاستدعاء عائلات المفقودين إلى لجنة قسنطيني

استدعاء عائلات المفقودين

في 26 من شهر جويلية 2004 أسست لجنة خاصة ad hoc لمهلة 18 شهرا بموجب أمر رئاسي في 11 سبتمبر 2003، أعطت طلقة نارية لحملة عريضة بإستدعاء عائلات المفقودين لمقر اللجنة بالجزائر العاصمة.

تلقت عشرات من أمهات، زوجات وآباء المفقودين استدعاء عن طريق البريد لتحديد موعد لهم في مكاتب اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وتطوير حقوق الإنسان في الجزائر. وعلى الأطراف التي تلقتها العائلات إشارة " مستعجل " مكتوبة بالأحمر مع غياب التفسير لهذا الاستدعاء الذي يمس غالب العائلات.

وعلمنا فيما بعد بأن هذا الاستدعاء يسمح للجنة بإعادة تحديث معطياتها في ملف المفقودين قبل كتابة التقرير النهائي المتوقع تقديمه للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في 31 مارس 2005.

في حين أنه ومن خلال هذه العملية بدا واضحا لدا جمعيات عائلات المفقودين من خلال تحالف عائلات المفقودين بالجزائر بأن السلطات الجزائرية بدأت في تجربة جديدة لدفن الملف العالق.

إن أقارب المفقودين استدعوا للحديث الفردي، من طرف موظف في اللجنة لمألا استثمارا من خلاله يعطون معلومات مجملة من جديد ومتعلقة بفقدان أقاربهم: الزمان المكان، حالة فقدان...، والسؤال عن قوات الدولة المسؤولة عن الاختطاف.

وقد روت عائلات المفقودين لجمعية أس أو أس المفقودين بأن آراء الموظفين كانت دائما أن أبناء أو أزواج المفقودين قد ماتوا أو التحقوا بالجبيل. كما رفضت اللجنة عند ملئها للاستثمار باللغتين العربية والفرنسية رفضا قطعيا لحضور محاميا مع العائلات، وحضور أي قريب بكل بساطة. والمقلق أيضا عند حصول تحالف عائلات المفقودين على نسخة من هذه الاستثمارة ، هو اختتامها

بسؤال مصاغ على النحو التالي " هل تقبلون بالتعويضات المعروضة عليكم من قبل الدولة " نعم / لا.

وأمام استجواب العائلات هذا من طرف الإدارة، يرى الكثير منهم تأكيد موظفي اللجنة انه يتعلق " فقط " بالمساعدة الاجتماعية من طرف الحكومة لتخفيف الثقل المالي على زوجات المفقودين، وتأمين الدراسة لابناءهم.

ولابد من الإشارة أيضا بأن بعض العائلات قد تحصلوا على " نسخة " من استدعاء زوجة وأم المفقود كل واحدة بفردا، بدون شك ليتضاعف الحظ لوجود شخص أكثر تفهما وعلى كل حال فالسؤال الأخير المطروح على الجمعيات هو تدوين وبكل حرية ما ينتظرونه من الحكومة الجزائرية¹. وأخيرا فإن التفاصيل الأخرى لهذا الشكل تسمح بالكشف مستقبلا عن الأهمية الكبرى. والعائلات المستدعية ليس لديها أي وسيلة للحصول على نسخة الاستجواب المملوء.

تبليغ من قبل ممثلي عائلات المفقودين

أمام ما هو شبيهه بالتجربة الحديثة لمعالجة ملف المفقودين من طرف السلطات الجزائرية، حذرت جمعيات العائلات ضمن تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و أس أو أس المفقودين من قبل العائلات المستدعية أين قامت بإعلان قلقها عبر بيان صحفي ظهر في العديد من الجرائد الجزائرية الناطقة بالعربية والفرنسية فلقد استنكرت الجمعية لهذه الحملة الجديدة والشروط

التي من خلالها تم استماع العائلات² فالجمعيتين على حد سواء أشارت إلى العمل على تغطية تحليل ملف المفقودين. السلطات الجزائرية تسلح مرة أخرى بالإدارة المالية الواعدة تحت أقتعة عائلات

1 نصيرة ديتور، الناطقة الرسمية للتحالف عائلات المفقودين بالجزائر وأم

لمفقود، هي أيضا تلقت استدعاء في أوت 2004

² ملف المفقودين غير مقبول في الإدارة " بيان التحالف في 28 جويلية 2004 ، بعد 10 أشهر من الوجود، لجنة أد هوك توحى بعدم التفاعل، بيان التحالف في 30 جويلية 2004

أس المفقودين بشارع فولتا بالجزائر للحوار مع الصحافة والسلطات الرسمية، وكذلك نرى أنه يمكن السماح للعائلات التعبير مباشرة.

الندوة الصحفية الأولى كانت في 24 أوت 2004، تحت رئاسة نصيرة ديتور، وممثلي جمعية أس أو أس المفقودين من بينهم السيدة فاطمة يوس والسيدة فاطمة الزهراء بوشرف نائبة الرئيسة، والسيدة زكية العاقل السكرتيرة العامة، وأيضا سجل حضور السيد زهوان من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والسيد كدار يحيوي ممثل عائلات المفقودين على مستوى ولاية المدية.

أثناء سير هذه الندوة حصلت تدخلات أخرى لممثلي العائلات تؤكد معارضتهم للحلول الإدارية للعائلات. تكلمت أمهات المفقودين طويلا مع الصحفيين، أتى الكثير منهن للتأكيد ثانية أن المفقودين ليسوا للبيع، وأن الحقيقة والعدالة يجب أن تحصلا لأقربائهم.

الندوة الصحفية الثانية، تم تنظيمها في 7 سبتمبر 2004، بالشراكة مع جمعية الصمود وهي جمعية الأشخاص المختطفون من قبل الجماعات المسلحة، يمثلها رئيسها السيد علي مرابط. قررت جمعية الصمود مع جمعية أس أو أس المفقودين إبلاغ أعمال قسنطيني لتخفيف مسألة المفقودين. الجمعيتان جمعتا قوتهما لمطالبة الحكومة بفتح المدافن والتحقيق في الجثث. نصيرة ديتور وعلي مرابط ذكروا بالوساطة التي تحيط بافتتاح مخبر التحاليل ADN في المديرية العامة للأمن الوطني، طلبا باستعمال هذا المخبر.

حديث مع فاروق قسنطيني :

استقبلت نصيرة ديتور في 6 سبتمبر 2004 من طرف فاروق قسنطيني، في مكتب اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وتطوير حقوق الإنسان، الذي أظهر حينها إرادة أشاد فيها حالة انفتاح

الضحايا لإقفال ملفات كما ذكرها تحالف عائلات المفقودين بالجزائر في بيان صحفي بتاريخ 28 جويلية 2004، "حركة ضد العودة للحق الدولي" الذي ينص أنه " كل عمل يؤدي إلى اختفاء قصري مستمر يعتبر جريمة (...) مستمرة، فالاختفاء القسري الذي لا يؤخذ في الأخير على توضيح مسير الشخص المفقود 3"

من خلال هذه التجربة بدا واضحا لجمعيات العائلات من خلال تحالف عائلات المفقودين في الجزائر بأن السلطات الجزائرية تعمل على وضع تجربة جديدة لدفن الملف العالق.

تجمع أس أو أس مفقودين أمام مقر اللجنة الوطنية الاستشارية لتطوير وترقية حقوق الإنسان

خلال شهر أوت حصل تجمع مستمر من طرف أعضاء أس أو أس المفقودين دام مدة 15 يوما أمام مقر اللجنة. هذا الحضور الذي كان مخصص لالتقاء عائلات المفقودين ردا على استدعاءات اللجنة مجهزة بأوراق تحمل عنوان الجمعية في الجزائر. هذه العملية تسمح بالاتصال بعائلات كثيرة لا تعلم بوجود الجمعية. الأثر الحاسم لهذه العملية كان مهما لتنفيذ العمل من طرف أس أو أس المفقودين.

لأنه من خلال هذا الصيف الكثير من العائلات التي لا تقيم بالجزائر العاصمة زاروا شارع فولتا وأكثر من خمسة ملفات جديدة للاختفاء القسري تم تكوينها يوميا من قبل موظفي الجمعية.

ندوة صحفية في الجزائر في 24 أوت و 7 سبتمبر 2007 .

نظم تحالف عائلات المفقودين و جمعية أس أو أس المفقودين ندوتين صحفيتين في مقر جمعية أس أو

إعلان الأمم المتحدة عن حماية كل الأشخاص ضد الاختفاء القسري المادة 17

وحوار مع ممثلي عائلات المفقودين. في البداية، حدد السيد قسنطيني، بأن العمل مع اللجنة أد هوك لم يكن عمل إحصاء بل استيفاء الملفات وهذا العمل لم يكن غير نافع لأن اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان استطاعت تحليل 111 حالة فقدان.

غير أن هذه التحاليل ليست متعلقة بحالات الأشخاص المفقودين منذ مدة قصيرة والأغلبية الذين احتجزوا في مراكز الشرطة. السيد قسنطيني، اعترف للسيدة ديتور بأن تأسيس الميكانيزم أد هوك لحل مشكل المفقودين كان فاشلا. لهذا فقد أكد لها بأن حل مشكل المفقودين لا يمكن أن يوجد إلا بالتشاور مع العائلات وقد عرض على نصيرة ديتور جلسة اجتماع عمل مع ممثلي عائلات المفقودين، بموجب شروط التاريخ والمدة والتي يحددها ممثلو الجمعية بكل حرية. رغم الإرادة العملية التي تظهر في كل مرة لدى رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان إلا أن الوعود تبقى حبرا على ورق.

التقاء تحالف عائلات المفقودين بالجزائر مع عائلات المفقودين بالجزائر العاصمة وجيجل.

رجعت الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر السيدة نصيرة ديتور إلى الجزائر من 11 أوت إلى 10 سبتمبر، ورافقتها خلال جزء من هذه المدة طالبة في حقوق الإنسان ومتريضة لدى تحالف عائلات المفقودين لأجل العمل في أس أو أس المفقودين والذهاب للقاء عائلات المفقودين.

في ولاية جيجل:

نظم تنقلا في ولاية جيجل شرق الجزائر العاصمة في 20 و 21 أوت 2004.

في هذه الناحية، علم تحالف عائلات المفقودين خبر بالفقدان المفاجئ لمجموعة كاملة من الرجال ما بين 1995 و 1997 نتيجة عمليات تمشيط.

في البلدية الصغيرة التي تدعى بالقنار و القرية من جيجل، التقت الممثلتان مرفقتان بالسيد عبد المالك محمداوي ممثل عائلات المفقودين عائلات المفقودين الذين شهدوا على اعتقال ذويهم.

علم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر بفقدان 22 رجلا في الليلة الواحدة لـ 7 الى 8 أبريل 1995 في القنار. بعد عملية تمشيط واسعة تحت قيادة الجيش والدرك الوطني.

استطاعت نصيرة ديتور التحدث مع الكثير من زوجات و أمهات الضحايا عن فقدانهم. اعتقالات أخرى من هذا النوع رويت في بلدية القنار مثل اعتقال مجموعة من 11 شخصا إلى القطاع العسكري لجيجل في 21 أوت 1996 ولم تتلقى العائلات أي خبر عنهم. ممثلو الجمعية التقوا أيضا بالعائلات التي مسها الفقدان منها عائلة لسبعة أطفال مجروحة من فقدان الأب أعتقل في 10 ماي 1995 من طرف الجيش الوطني.

جميع هذه اللقاءات سمحت لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر بتحديث معطيات المفقودين في هذه الولاية ولقاء ضحايا آخرين وتكوين ملفات جديدة للمفقودين. هذا السفر سمح بتحسس العائلات بحقوقهم في المناطق الجغرافية المعزولة نسبيا.

في ولاية مديّة

اتجهت نصيرة ديتور أيضا إلى بلدية قصر البخاري بولاية المديّة، لكي تلتقي بعائلات جديدة. استطاعت الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين خلال حديث بالجزائر أن تدرك مأساة الحكم بالفقدان، وكذلك أن العديد من العائلات أجبرت على طلب الحكم بالفقدان، وكذلك مشكل التعويضات، فالحكم بالفقدان كان دائما مجبرا.

تكميل ملفات المفقودين

في إطار معالجة ملفات المفقودين المتروكة من قبل المحامي طاهري، أكثر من 300 رسالة أرسلت إلى العائلات المعنية من قبل أس أو أس المفقودين من أجل دعوتهم للحضور إلى مكتب الجزائر العاصمة لإيداع الأوراق الناقصة وتكميل الملفات الجديدة. هذا العمل سمح بمعالجة عدد من حالات فقدان و العديد من العائلات تلقي الدعوة وتقدم إلى المكتب بشارع فولتا خلال الصيف

الجامعة الصيفية لمركز التوثيق المعلوماتي و التكوين في حقوق الانسان للرباط

بالشراكة مع المركز الدولي للعدالة المتنتقلة (م د ع م) لنيويورك، مركز التوثيق المعلوماتي والتكوين في حقوق الإنسان للرباط بالمغرب افتتح من 19 الى 26 جويلية 2004.

تتمحور الجامعة الصيفية حول موضوع العدالة الانتقالية. جاء المدعوون من عدة دول من شمال افريقيا ودول الشرق الأوسط و شاركوا في عدة محاضرات ونقاشات منشطة من طرف أعضاء

(م د ع م) من بينهم الرئيسة هاني ميقيالي. وتمثيل الجزائر كان بحضور سفيان شويطر وأمين سيدهم محاميا العائلات و أعضاء أس أو أس المفقودين، نصيرة ديتور الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر، والسيدة صفية فحاصي و أخيرا السيد رضوان بوجمعة ممثل الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان.

في غضون هذا الأسبوع استدعي المشاركون لزيارة هيئة الإنصاف والمصالحة (هـ إ م) بالرباط وكذلك للاستماع لعرض دقيق لتجهيز وعمل الهيئة.

باقتراح أعضاء (هـ إ م) تم تنظيم عشاء في غضون تم الاستماع إلى أربع شهادات للقمع السياسي في المغرب،

زوجتا مفقودين شرحتا لنصيرة ديتور، بأنهما كانتا مجبرتان بالتسجيل في الجامعة لتكوين ملف إداري جامعي، حكم شبيهه يبرر فقدان الأب.

حكم بالفقدان

والسؤال لمعرفة ما هو الحكم بالفقدان أو الحكم بالغياب يطرح دائما لعائلات المفقودين. فنتج من ذلك أن عدد من العائلات التي أودعت شكاوي لدى وكيل الجمهورية لاعتقال ذويها، أرادت إيداع حكم شبيهه مرة أخرى.

الحكم بالفقدان ليس قرارا عقابيا لكن حكم صادر عن قاضي مدني خاص بالمواد 190 إلى 115 من قانون العائلة. نتائج هذا الحكم هي أن لا يتم فيها تعيين المسؤولين عن الاعتقال ولا عن حالة الاعتقال. لكن يسوي مسألة الإرث و الزواج التي طرحت للزوجة التي غاب زوجها و الوكالة و الطلاق، الخ.

أحيانا تكون نتائج الأحكام شبيهة لا قيمة لها. من جهة يسمح للقاضي بالتصريح بحكم الوفاة للشخص المفقود في أربعة سنوات على الأقل بعد أول حكم. ومن جهة أخرى إذا صرح بوفاة مفقود عن طريق حكم، ملفه لن يكون موضوع لشكوى، ولا يمكن معالجته من قبل السلطات الدولية التي تعالج الاختفاءات القسرية مثل مجموعة الأعمال للأمم المتحدة للاختفاءات القسرية أو الغير الإرادية. إذا فالعائلات مضطرة للجوء لهذا الخيار بكل دراية للأسباب.

وفي هذا الصدد، شرحت زوجة مفقود في البلدية طويلا، كيف أرادت طلب مساعدة اجتماعية من رئيس بلدية البلدية فتم توجيهها إلى المصلحة القانونية بالمحكمة لطلب حكم بالفقدان واستمرارا لذلك أكدت لها البلدية بأن الحكم لم يكن كافيا وأن شهادة الوفاة ضرورية إذ أرادت الحصول على مساعدة اجتماعية بسبب غياب زوجها. هذه الزوجة إذا مضطرة إلى العودة إلى المحكمة حيث تبقى تأمل في الحصول على هذه المساعدة من البلدية (التي لن تتلقاها أبدا)، ولقد أودعت طلبا للتصريح بحكم الوفاة.

سبتمبر 2004 عملية توزيع للمحافظ واللوازم المدرسية لأطفال المفقودين ولأكثر حرمانا بينهم تمت عملية التكفل بالأطفال في عين المكان، في نفس اليوم تم تقديم 200 د ج لعائلتين لتأمين جزء من المصاريف المدرسية

فريق العمل و الاقتراحات في باريس

أسس هذا الفريق بعد الانحلال في 28 فيفري 2004 (أنظر الرسالة الإخبارية رقم 10 و 11). انعقد اجتماع جديد لتكوين لجنة الحقيقة و العدالة، بباريس بمقر الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و ذلك في 13 سبتمبر 2004 و حضره يحي عاصم، مريم بليان، فرانسو فيروندي من الحركة المسيحية لمناهضة التعذيب و نصيرة ديتور من تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، ستيفاني دافيد من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والسيدة ليز مارتينات ممثلة منظمة العفو الدولية الفرع الفرنسي.

دورة تكوينية ممولة من طرف "فريدم هاوس"

من 04 إلى 11 سبتمبر 2004، شارك أعضاء جمعية أس أو أس المفقودين في دورة تكوينية موجهة لتعليم كيفية التحكم في وسائل الإعلام الآلي.

التحضير لمسيرة وطنية من أجل الحقيقة و العدالة في الجزائر

في إطار حملة احتجاج متعدهة خلال الصيف، باشر كل من أس أو أس المفقودين و تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، طيلة شهر سبتمبر التحضيرات لمسيرة وطنية بالجزائر، والمرتبقة في 05 أكتوبر 2004. في بيان صحفي أرسل في نهاية سبتمبر، دعت فيه عائلات المفقودين الأحزاب السياسية و السفارات و المنظمات للالتحاق بهذه المسيرة

أحد من قدامى المفقودين في المغرب روى عن اعتقاله السري طيلة 20 سنة في مخيم تازمامات ، وأم شرحت نضالها لتحرير ابنها و خديجة رويسي أخت لأول مفقود في 1963 في المغرب و عبد السلام مازوني الذي اعتقل في 1962 هما كذلك أدلوا بشهادتهما. في نهاية هذا الملتقى استطاع كل مشارك التعبير عن حالة حقوق الإنسان في بلاده و شروط تأسيس العدالة الإنتقالية. احتوت البحوث كذلك عن حالات في الجزائر و مصر و السودان و لبنان و العراق و الإمارة البحرينية و اليمن.

التجمع الدولي الرابع لتحضير ميدان اجتماعي متوسطي في مالاغا .

حضرت نصيرة ديتور، الناطقة الرسمية لتحالف عائلات المفقودين بالجزائر اجتماع المجموعة الدولية الرابعة لتحضير ميدان اجتماعي متوسطي تم من 24 إلى 26 سبتمبر 2004 في مالاغا، بإسبانيا.

هذا التجمع تم فيه كذلك التحضير لميدان اجتماعي متوسطي لمنتظر في شهر جوان من سنة 2005 في برشلونة. في إطار التعريف بالبحوث و المحاور الجذرية، تم تطبيق مشروع محاضرة حول حقوق الإنسان في الجزائر. في هذه المحاضرة تم حصول تحالف بدعم من سادبو على التوسع في موضوع الاختفاء القسري و الكفاح ضد اللاحق.

وتم كذلك الحصول على ملتي حول الاختفاءات القسرية في الجزائر. وأخيرا و كلت نصيرة ديتور من قبل التحالف العائلي، لتحقيق ملتي في البلدان الثلاث من المغرب لكن حول القانون العائلي.

خلاصة:

عملية التكفل و توزيع اللوازم المدرسية لأطفال المفقودين

بمناسبة بداية السنة المدرسية، نظمت الكشافة الإسلامية الجزائرية بالتعاون من أس أو أس المفقودين في 11